الفصل الثامن

النقل التحويلي

أشرنا إلى هذا النوع من النقل- وهو النقل التحويلي- عند حديثنا عن نقل فعل الأمر إلى اسم فعل أمر، فيحول إلى صيغة (فَعالِ)، وهى نوع من الخوالف- كما سبق، ولعلنا نلمس النقل التحويلي واضحا فيما نعرض له الآن من صور نقل الصيغة من التنكير إلى التعريف، ولا نعني بنقل النكرة إلى التعريف هنا ما ذكره النحاة من أنواع المعارف، وهى: الضمير، والعلم، واسم الإشارة، واسم الموصول، والمقترن بـــ (أل)، والمضاف إلى أحد هذه المعارف، فهذه المعارف ليست في الحقيقة منقولة عن النكرة، بل صارت معارف إما بوضعها اللغوي، أو بوسائل لغوية ضمت إليها، وإنما نعني بنقل النكرة إلى التعريف- أن النكرة تكتسب دلالتها على التعريف أو العلمية اكتسابا دلاليا، بحيث تصير معينة الدلالة بعد أن كانت شائعتها، وذلك إما بتحويل صيغتها إلى صيغة أخرى تؤذن بتحديد دلالتها، وإما بتحويل استعمالها من مجال إلى آخر، وقد ذكر ابن هشام هذا اللون من النقل في سياق حديثه عما ينصرف نكرة، ولا ينصرف معرفة، ثم ذكر ضمن هذا (المعرفة المعدولة)، وقد حصرها في خمسة أنواع:

أولها- (فُعَل) في التوكيد، وهى (جُمَع، وكُتَع، وبُصَع، وبُتَع)، فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد، ومعدولة عن (فَعْلاوات)، فإن مفرداتها: (جمعاء، وكتعاء، وبصعاء، وبتعاء)، وإنما

قياس (فَعْلاء) إذا كان اسما أن يجمع على (فعلاوات)، كصحراء وصحراوات .

ثانيها- (سَحَر)، إذا أريد به سحر يوم بعينه، واستعمل ظرفا مجردا من (أل) والإضافة، كـ (جئت يوم الجمعة سَحَرَ)؛ فإنه معرفة معدولة عن السَّحر، وقال صدر الأفاضل: مبني لتضمنه معنى اللام .

واحترز بالقيد الأول من المبهم، نحو قوله تعالى: ﴿ نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ ﴾[1] ، وبالثاني من المعين المستعمل غير ظرف، فإنه يجب تعريفه بـ (أل) أو بالإضافة، نحو: (طاب السَّحَرُ سَحَرُ ليلتنا)، وبالثالث من نحو: (جئتك يومَ الجمعة السحرَ أو سَحَرَه) .

ثالثها- (فُعَل) علما لمذكر، إذا سمع ممنوعا من الصرف، وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية، نحو: (عُمَر، وزفَر، وزُحَل، وجُمَع)، فإنهم قدروه معدولا؛ لأن العلمية لا تستعمل بمنع الصرف، مع أن صيغة (فُعَل) قد كثر فيها العدل، كـ (غُدَر، وفُسَق)، وكـ (جُمَع، وكُتَع)، وكـ (أُخَر)[2] .

وزاد الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد هذه المسألة توضيحا، فذكر أن المحفوظ من هذه الصيغ المعدولة أربعة عشر لفظا، وهى: (عُمَر، وزُفَر، ومُضَر، وقُثَم، وجُشَم، وجُمَح، ودُلَف، وثُعَل، وهُبَل، وجُحا، وقُزَح، وعُصَم، وبُلَع)، وكلها بضم الأول وفتح الثاني، كما أن

---

(١) القمر: ٣٤ .

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ٤/ ١٢٨ ، ١٢٩ .

كلها ليس ها علة ظاهرة سوى العلمية، وقد سمعت ممنوعة من الصرف، فقدروا أنها معدولة عن وزن (فاعل)، كـ (عامر) بالنسبة لـ (عمر)،و (زافر) بالنسبة لـ (زفر)، ليتم لهم ما أصلوه من أن الاسم إنما يمنع من الصرف إذا وجد فيه علتان فرعيتان، ولم يكتفوا بالعلمية؛ لأنها وحدها لا تكفي في منع الصرف[1] .

رابعها- (فَعَالِ) علما لمؤنث كـ (حَذامِ) و(قَطامِ) في لغة تميم، فإنهم يمنعون صرفه، فقال سيبويه: للعلمية والعدل عن فاعلة، وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي كـ (زينب)، فإن ختم بالراء كـ (سفار) اسما لماء، وكـ (وبار) اسما لقبيلة- بنوه على الكسر، إلا قليلا منهم، وقد اجتمعت اللغتان في قوله:

ألـم تـروا إرمـا وعـادا أودى بهـا الليـل والنهـارُ

ومـرَّ دهـرٌ علـى وبـار فهلكـت جهـرة وبـارُ[2]

وأهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر، تشبيها له بـ (نزال)، كقوله:

إذا قالـت حـذامِ فصـدقوها فإن القولَ ما قالـت حـذامِ[3]

---

(١) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، بذيل أوضح المسالك إلى ألفية ابـن مالك ٤/ ١٢٩ .

(٢) من شعر الأعشى: ميمون، ديوانـه ص١٩٤ ، وخزانـة الأدب ٢/ ٢٧٠ ، ٢٧١ .

(٣) قيل إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، والصواب كما في اللسان مادة (رقش) أنه للجيم بن صعب والد حنيفة وعجل، و(حذام) امرأتـه- سـبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندي للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ص١٤ والبيت في شرح قطر لابن هشام ص١٤ وفي شرح شذور الذهب ص٩٥ ولسان العرب ٣/ ١٧٠٣ .

خامسها- (أمسِ) مرادا بها اليوم الذي يليه يومك، ولم يضف، ولم يقترن بالألف واللام، ولم يقع ظرفا، فإن بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقا؛ لأنه معدول عن الأمس، كقوله: (لقد رأيت عجبا مُذ أمسا)[1] ، وجمهورهم يخص ذلك بحالة الرفع، كقوله:

اعتصمْ بالرجاءِ إنْ عَنَّ بـأسٌ وتناس الذي تضـمن أمـسُ[2]

والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا على تقديره مضمنا معنى اللام، قال الشاعر:

اليـومُ أعلـمُ مـا يجـئ بـه ومضى بفضل قضائه أمـسِ[3]

والقوافي مجرورة .

فإن أردت بأمسِ يوما من الأيام الماضية مبهما أو عرفته بالإضافة أو الأداة- فهو معرب إجماعا، وإن استعملت المجرد المراد به ظرفا- فهو مبني إجماعا[4] .

---

(١) هذا البيت من مشطور الرجز، ويليه: عجائزا مثل السعالي خمسا، وهو من الشواهد التي لم يعرف قائلها- سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ص١٧ ، وهو من شواهد سيبويه الكتاب ٣/ ٢٨٥ .

(٢) قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد: « ولم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين » – عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٤/ ١٣٣ .

(٣) قد نسبوا هذا الشاهد لتبع بن الأرن، ومنهم من يقول: هو لأسقف نجران- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٤/ ١٣٤ .

(٤) راجع أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٨ – ١٣٥ .